الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

سلسلة موجزات سياسات

مؤشرات التنمية، وسد الفجوة بين الجنسين، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية

E/ESCWA/CL2.GPID/2026/Policy brief.2

موجز سياسات رقم ٤

إطلاق إمكانات المرأة الاقتصادية في المنطقة العربية: تحقيق الشمول المالي والاستقلالية

مقدّمة: حصول المرأة على التمويل

لا يتجاوز معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية 20 في المائة، وهو الأدنى في العالم[1]. وفي هذه الفجوة المستمرّة دلالة على محدوديّة فرص العمل، وأيضاً على العوائق الاجتماعية والثقافية والهيكلية المتجذّرة، ولا سيما عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي لا تزال تقع على عاتق المرأة بشكل خاص. وبالنتيجة، تلجأ العديد من النساء إلى أنشطة ريادة الأعمال كوسيلة لدعم أسرهن وتعزيز استقلاليتهن المالية. ومع ذلك، فبدون الوصول العادل إلى التمويل الذي يشمل الائتمان والادخار والتأمين والخدمات المالية الرقمية، تظل إمكانات المرأة في ريادة الأعمال مقيّدة بشدة، فتحدّ من تمكينها الاقتصادي كما تحدّ آفاق النمو والتطوّر على صعيد المنطقة.

ولا تزال نسبة وصول المرأة إلى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية من بين الأدنى عالمياً. ووفقاً لدليل الشمول المالي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، لدى 57 في المائة من الرجال حسابات في مؤسسات مالية في مقابل 42 في المائة فقط من النساء[2].

وتتصدّر البحرين بلدان المنطقة، حيث لدى 83 في المائة من النساء حسابات في مقابل 82 في المائة من الرجال. وبلّغت جزر القمر وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية عن ارتفاع نسبة حيازة الحسابات المصرفية لكل من الرجال والنساء، وعن تقلّص الفجوة بين الجنسين في هذا السياق إلى أقل من 10 نقاط مئوية. أما الأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والعراق ودولة فلسطين والمغرب، فتجاوزت فيها نسبة الفجوات بين الجنسين 20 نقطة مئوية، نتيجة الحواجز المستمرة في وجه الشمول المالي للمرأة[3].

يلقي هذا الموجز الضوء على ثلاثة عوائق رئيسية أمام الشمول المالي للمرأة، ويعرض ممارسات ناجحة من العالم والمنطقة، ويطرح خيارات في السياسات لدفع التغيير.

عوائق في وجه الشمول المالي للمرأة

يواجه عددٌ من بلدان المنطقة العربية مزيجاً معقّداً من العوائق القانونية والمؤسسية والاجتماعية والمرتبطة بالسوق التي تحد من وصول المرأة إلى الخدمات المالية. ويمكن تصنيف هذه العوائق على صعيد الطلب وعلى صعيد العرض، وهي غالباً ما تكون مترابطة، تعزّزها أوجه عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل والتعليم والأنظمة القانونية.

العوائق على صعيد الطلب	العوائق على صعيد العرض
• محدوديّة الادخار/الاستثمار بسبب انخفاض العائدات • محدوديّة التثقيف المالي والدراية الرقمية • عدم التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا • الفجوات في ملكية الهاتف المحمول/استخدام الإنترنت • ضعف الثقة والقدرة على اتخاذ القرار • قيود على الحركة ومخاوف على السلامة • ضعف تدفقات المعلومات والشبكات • محدوديّة ملكية الأصول وحقوق الملكية • القوانين التقييدية التي تعيق الائتمان/السيطرة • المعايير والقيود الثقافية	• متطلبات الضمان تستبعد النساء اللواتي لا يملكن أصولاً • محدوديّة التواصل؛ عدم ملاءمة ساعات الخدمة • صعوبة تأمين بطاقات الهوية والوثائق الرسمية • النقص في المنتجات والخدمات التي تراعي اعتبارات الجنسين • عدم توجيه التسويق إلى النساء • المرأة لا تحظى بالأولوية لدى مقدمي الخدمات المالية • نقص البنية الأساسية الموثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات • محدوديّة شبكة وكلاء الخدمات الماليّة • نقص البيانات المفصّلة حسب نوع الجنس • متطلبات صارمة لإجراءات «اعرف عميلك»

وفيما يلي ثلاثة عوائق رئيسية:

العائق الأول: القيود القانونية والمعايير الاجتماعية والثقافية

لا تزال الأطر القانونية تحد من وصول المرأة إلى التمويل في المنطقة العربية. فالأحكام التمييزية في قوانين الأحوال الشخصية، خاصة فيما يتعلّق بملكية العقارات وتطبيق قوانين الميراث والتنقل والوصاية القانونية، تقيّد استقلالية المرأة المالية. وعلى سبيل المثال، تمنح قوانين الميراث الإسلامية النساء حصة من الميراث، لكنّ العديد منهنّ يتعرّضن لضغوط للتخلي عن هذه الحقوق، ما يحد من قدرتهن على مراكمة الأصول أو توفير ضمانات للحصول على قروض.

وتحدّد الأعراف الاجتماعية والثقافية أدوار النساء داخل الأسرة والمجتمع، وتعيق مشاركتهن في القوى العاملة. ويمكن أن تثني الأعراف التقليدية ومسؤوليات الرعاية النساء عن

البحث عن عمل أو الانخراط في أنشطة ريادة الأعمال. فهذه الحواجز القانونية والاجتماعية والثقافية تعيق بشكل كبير وصول النساء إلى الخدمات المالية وشمولهن المالي الأوسع.

وفي السنوات الأخيرة، أجرت المملكة العربية السعودية إصلاحات قانونية وسياسية هامة ضمن إطار رؤية 2030 لتحسين مشاركة المرأة الاقتصادية. ورفعت الحكومة بعض القيود التي تتطلّب موافقة وصيّ على المرأة للسفر إلى الخارج، أو الحصول على جواز سفر، أو إطلاق عمل تجاري. واليوم، صار يُسمح للمرأة بالعمل دون موافقة أي وصيّ. وسعت، من خلال إصلاحات واسعة النطاق لسوق العمل، إلى تقليل العوائق الهيكلية مثل محدودية وسائل النقل وقيود الرعاية، وإلى توسيع نطاق حصول المرأة على الائتمان والخدمات المالية[4].

وتحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في المنطقة العربية على دليل البنك الدولي للمرأة وأنشطة الأعمال والقانون، والمرتبة 84 عالمياً[5]. ويعود هذا الأداء القوي إلى سلسلة من الإصلاحات القانونية الكبرى، التي طالت بشكل خاص قانون الأحوال الشخصية، الذي منح المرأة مكانة متساوية مع الرجل كربّة أسرة. وللرجال والنساء حقوق متساوية في الممتلكات الثابتة وفي ملكية الأصول المكتسبة خلال الزواج[6].

وتحظر الإمارات العربية المتحدة التمييز القائم على نوع الجنس في الحصول على الائتمان، وتضمن للمرأة إمكانيّة توقيع العقود، وتسجيل الأعمال، وفتح حسابات مصرفية بشكل مستقل. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تقليص الفجوات بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية وتعزيز الاستقلالية المالية للنساء. وعلى دليل المرأة وأنشطة الأعمال والقانون، ارتفع مجموع نقاط الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير في أقل من خمس سنوات. فبعد أن سجّلت 29 نقطة فقط على 100 في عام 2019، تضاعف مجموع نقاطها تقريباً حتى 56.3 نقاط في عام 2020، وزاد نحو ثلاث مرات ليصل إلى 82.5 بين عامي 2022 و2024.

خيارات سياساتية محتملة للبلدان العربية لتسريع الشمول المالي للمرأة من خلال الإصلاحات القانونية

أمام الكويت فرصة حاسمة لإجراء إصلاحات قانونية وسياسية لتعزيز الشمول المالي للمرأة. فمن خلال تعديل قانون الأحوال الشخصية لتخفيف القيود على تنقّل النساء وإزالة حكم الطاعة، وتمرير تشريعات تحظر صراحةً التمييز بين الجنسين في الحصول على الائتمان، يمكن للكويت تحسين ترتيبها على دليل المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (الإصدار 1.0) بمقدار 8 نقاط، من 184 إلى 176، تقابله زيادة في مجموع النقاط من 38.13 إلى 50.0.

الجدول 1. دليل المرأة وأنشطة الأعمال والقانون (الإصدار الأوّل)، الكويت

المرتبة الحالية	الوضع الحالي	الإصلاح	المرتبة الجديدة
المرتبة: 184 مجموع النقاط: 38.13	هل يمكن للمرأة أن تختار أين تعيش كما يفعل الرجل؟ (لا)	قانون الأحوال الشخصية، المادتان 87 و90	المرتبة: 176 مجموع النقاط: 50
	هل يمكن للمرأة أن تسافر إلى خارج بلدها كما يفعل الرجل؟ (لا)	قانون الأحوال الشخصية، المادة 89	
	هل تغيب النصوص القانونية التي تلزم المرأة المتزوجة طاعة زوجها؟ (لا)	قانون الأحوال الشخصية، المادة 87	
	هل يحظر القانون التمييز من قِبل الدائنين على أساس نوع الجنس؟ (لا)	اعتُمد نص قانوني يمنع التمييز في الحصول على الائتمان بناءً على نوع الجنس	

المصدر: ISPAR, Results for Kuwait, Women Business and the Law index 1.0. في عام 2024، أطلق البنك الدولي الإصدار 2.0 من دليل المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الذي يقدم إطاراً جديداً لقياس الثغرات القانونية والسياسية في التنفيذ. يساهم الدليل في تحليل القوانين (بصرف النظر عن حالة تطبيقها)، وينظر في وجود أطر تدعم تنفيذها، ويقيّم آراء الخبراء حول النتائج الفعلية (التطبيق) للقانون بالنسبة للمرأة. ويقدم هذا الإصدار مؤشرين جديدين: السلامة ورعاية الأطفال.

في عام 2019، لم تتجاوز نقاط **الإمارات العربية المتحدة** 100 نقطة إلا بمقدار 29 نقطة. و**تضاعفت** نقاطها تقريبًا لتصل إلى 56.3 نقطة في عام 2020، ثم **تضاعفت ثلاث مرات** تقريبًا لتصل إلى 82.5 نقطة بين عامي 2022 و2024.

العائق الثاني: محدوديّة الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية

تساهم محدودية حيازة الحسابات أو الأصول في المصارف والوصول إلى أنواع أخرى من الخدمات المالية التقليدية في تقييد قدرة النساء على الادخار والاستثمار وإدارة المخاطر المالية بفعالية. ومن الأسباب الرئيسية لذلك أنّ المؤسسات المالية غالباً ما تفشل في وضع منتجات مصممة خصيصاً لاحتياجات النساء. ويبيّن بحثٌ لمنتدى البحوث الاقتصادية أنّ المنتجات التي تراعي احتياجات الجنسين، مثل برامج ضمان القروض، وخدمات الادخار والائتمان المدمجة، والأسعار المحددة للفائدة، وتغطية الحماية الاجتماعية، يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى التمويل[7].

وفي تحيّز مؤسسات الإقراض للرجال ما يشير إلى أنّها تعتبر إقراض النساء أكثر خطورة، رغم الأدلة التي تظهر عكس ذلك. ويقل التحيّز ضد المرأة بين الموظفين الأكثر خبرة، المسؤولين عن الإقراض، إذ أنّهم يقيّمون العملاء بناءً على معايير موضوعية وليس على قوالب نمطية[8]. ووفقاً للمؤسسة المصرفية العالمية النسائية، فإن نقص عدد النساء بين المقترضين يمكن أن يعزّز هذا التحيّز، حيث أن هيمنة الرجال على قاعدة العملاء يديم عدم التكافؤ بين الجنسين في ممارسات الإقراض[9].

ومن العوائق الهيكلية الأخرى غياب البيانات المالية المفصّلة حسب الجنس. وبدون هذه البيانات، يصعب تحديد الفوارق أو تصميم تدخلات موجّهة. ويؤكد الداعية الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للنهوض بالصحة المالية، على أهمية جمع البيانات المفصّلة حسب نوع الجنس وتحليلها لفهم السلوكيات المالية الفريدة للمرأة واحتياجاتها والقيود التي تعترضها، ولضمان استفادة المرأة والرجل على حدّ سواء من الابتكارات المالية الرقمية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ومنصات التكنولوجيا المالية[10].

وعلى الصعيد العالمي، استخدمت بنغلاديش بفعالية منظومتها القوية للتمويل الأصغر من خلال مؤسسات مثل المنظمة البنغلاديشية المعنيّة ببناء الموارد عبر المجتمعات ومصرف جرامين، لتقديم خدمات متكاملة للنساء تجمع بين الائتمان وشبكات الإلمام بالقراءة والكتابة، والرعاية الصحية والدعم. واعتمدت إندونيسيا نهجاً استراتيجياً من خلال إدراج بُعد المساواة بين الجنسين في استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، فسهّلت الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنشاء منتجات مالية وبرامج توعية استهدفت بها النساء الريفيات بشكل خاص. ويوفر هذا النهج الاستراتيجي خدمات مالية ميسورة التكلفة لجميع فئات المجتمع، مع التركيز على تحسين الدراية المالية، وحماية المستهلك، وتأمين وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل[11].

وفي المنطقة العربية، برزت الأردن كنموذج إقليمي من خلال المنهجية التي اعتمدتها في جمع بيانات مالية مفصّلة حسب الجنس، ضمن استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي (2023–2028). تضع الاستراتيجية أهداف المساواة بين الجنسين ضمن أهدافها، لتمكين صانعي السياسات من تصميم البرامج، ومراقبة التقدم، ودعم رائدات الأعمال غير المتعاملات مع المصارف من خلال تقييمات تراعي اعتبارات الجنسين. وبالمثل، أطلق البنك المركزي المصري، بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة، مبادرات لتوسيع التمويل الموجّه للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتقديم الدعم الفني لتعزيز الشمول المالي للنساء ومشاركتهن الاقتصادية.

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للأردن 2023-2028
مجالات التركيز والأهداف الرئيسية

- تركز على الفئات المحرومة، بما في ذلك الشريحة السكانية التي تقع ضمن أدنى 40 في المائة من سلّم الدخل، والنساء، والشباب، واللاجئين، والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
- تغطي التمويل، والادخار، والتأمين، والمدفوعات/التحويلات.
- تدمج قطاع التأمين لتعزيز القدرة على الصمود في حالات الطوارئ.
- تهدف إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات المالية وبناء المعرفة والقدرات المالية.
- تسعى إلى زيادة ملكية الحسابات في صفوف البالغين من 43.1 في المائة إلى 65 في المائة، بهدف تقليل الفجوة بين الجنسين من خلال استهداف المزيد من النساء.
- ترمي إلى رفع معدل الادخار الرسمي بين البالغين من 4.3 في المائة إلى 10 في المائة.

وفقاً لدليل الإسكوا للشمول المالي، تختلف الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً وما فوق بشكل كبير بين البلدان، وتتراوح بين 34 في المائة و1 في المائة. فقد بلغت في البحرين وعُمان والكويت وموريتانيا، على سبيل المثال، نسبة 5 في المائة أو أقل. لكنها لا تزال تتخطى نسبة 15 في المائة في سبعة بلدان، في دلالة على ضرورة القيام بتدخلات موجّهة لزيادة ملكية المرأة للحسابات ووصولها إلى التمويل.

ويبيّن الجدول التالي توزّع ملكية الحسابات بين الرجال والنساء في المنطقة العربية.

الجدول 2. ملكية الحسابات للرجال والنساء في المنطقة العربية (بالنسبة المئوية)

البلد	ملكية الحسابات، للذكور (العمر 15 عاماً وما فوق)	ملكية الحسابات، للإناث (العمر 15 عاماً وما فوق)	الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات
الأردن	56	36	20
الإمارات العربية المتحدة	81	51	30
البحرين	82	83	1
تونس	50	27	23
الجزائر	52	18	34
جزر القمر	50	42	8
العراق	41	19	22
عُمان	71	67	4
دولة فلسطين	51	28	23
قطر	69	62	7
الكويت	76	71	5
لبنان	31	15	16
ليبيا	41	25	16

مصر	46	40	6
المغرب	55	35	20
المملكة العربية السعودية	82	73	18
موريتانيا	30	25	5
المتوسط الإقليمي	57	42	15

المصدر: الإسكوا، دليل الشمول المالي، https://ispar.unescwa.org/indices.aspx#theme_4.

وفي المتوسط، لدى 57 في المائة من الرجال حساب في مؤسسة مالية، في مقابل 42 في المائة فقط من النساء، ما يؤدي إلى فجوة متوسطة بين الجنسين تبلغ 15 نقطة مئوية.

تسلط هذه النتائج الضوء على الاستبعاد المالي القائم على نوع الجنس في معظم أنحاء المنطقة، والحواجز المستمرة التي تحول دون وصول النساء إلى الخدمات المالية الرسمية.

خيارات سياساتية محتملة للبلدان العربية لتسريع الشمول المالي للمرأة من خلال تحسين وصولها إلى الخدمات المالية التقليدية

لدى العراق فرصة لتعزيز الشمول المالي للمرأة من خلال إجراء إصلاحات محددة الأهداف تشمل زيادة عدد الحسابات التي تمتلكها النساء وحصولهنّ على الائتمان الرسمي، والتشجيع على زيادة معدلات الادخار. فمن خلال إجراء إصلاحات شاملة

تسهّل الوصول إلى الخدمات والعمليات المالية التقليدية، وتذلّل الحواجز الهيكلية، يمكن للعراق تعزيز الشمول المالي العام، فيحسّن ترتيبه في دليل الشمول المالي من 123 إلى 118، ويحقّق زيادة طفيفة في مجموع نقاطه من 0.36 إلى 0.38[12].

الجدول 3. دليل الشمول المالي، العراق

البُعد	المؤشر	الوضع الحالي		سيناريو الإصلاح	
		المرتبة 123	مجموع النقاط 0.36	المرتبة الجديدة 118	مجموع النقاط الجديد 0.38
سهولة الوصول	حساب، أنثى (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	0.19		0.38	
	حيازة بطاقة ائتمان، أنثى (15 عاماً وما فوق)	0.05		0.10	
	حيازة بطاقة سحب، أنثى (15 عاماً وما فوق)	0.14		0.28	
العمليات المالية التقليدية	اقتراض من مؤسسة مالية رسمية، أنثى (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	0.06		0.12	
	اقتراض من مؤسسة مالية رسمية، ذكر (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	0.15		0.30	
	إيداع المال	0.15		0.30	
	سحب المال	0.15		0.30	
العوائق المؤسسية	عدم فتح حساب لأن الخدمات المالية مكلفة جداً (في المائة، بدون حساب، 15 عاماً وما فوق)	0.30		0.15	
	عدم فتح حساب بسبب نقص الثقة في المؤسسات المالية (في المائة، بدون حساب، 15 عاماً وما فوق)	0.38		0.19	
	عدم فتح حساب بسبب نقص الوثائق اللازمة (في المائة، بدون حساب، 15 عاماً وما فوق)	0.05		0	

المصدر: الإسكوا، دليل الشمول المالي، https://ispar.unescwa.org/indices.aspx#theme_4.

العائق الثالث: الدراية الرقمية والوصول إلى الخدمات المالية الرقمية

على الرغم من تزايد الحلول التي تتيحها التكنولوجيا المالية، لا تزال معدلات استخدام النساء للعمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة منخفضة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى محدودية الدراية الرقمية وضعف الثقة في المؤسسات المالية. فعدم كفاية المهارات الرقمية لدى النساء يمنعهنّ من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، والمشاركة في الشبكات المالية الأوسع نطاقاً. فعلى سبيل المثال، قد لا تثق النساء ذوات الدراية الرقمية المحدودة بالمنصات المالية عبر الإنترنت، خوفاً على الأمان والخصوصية، أو من ارتكاب أخطاء قد تؤدي إلى خسائر مالية أو سرقة الهوية. وقد تفتقر أخريات إلى معلومات عن توفّر هذه الخدمات، أو إلى المعرفة اللازمة لاستخدام أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية لإجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت. لذلك، لا بد من بناء القدرات المالية الرقمية للنساء، من معرفة وسلوكيات ومهارات، لضمان أنهنّ قادرات على الانتفاع بالخدمات المالية الرقمية[13].

ولا تزال الفجوة الرقمية بين الجنسين واضحة في المنطقة العربية، حيث يقل احتمالِ استخدام النساء للتكنولوجيات الرقمية بشكل كبير مقارنةً بالرجال. فلا يستخدم الإنترنت في المنطقة سوى 64 في المائة من النساء، في مقابل 75 في المائة من الرجال[14]. ولا يستخدم سوى 22.6 في المائة من النساء تقنيات الدفع الرقمي، في مقابل 34.2 في المائة من الرجال، ولا يمتلك سوى 19.7 في المائة من النساء بطاقات سحب مباشر في مقابل 29.3 في المائة من الرجال[15]. ويعود سبب هذه الفجوة المستمرة إلى مجموعة من العوامل، تشمل المخاوف على الأمن والخصوصية، وعدم القدرة على تحمّل التكاليف، ومحدودية الوصول إلى التعليم الرقمي والبنية الأساسية الرقمية، لا سيّما في المجتمعات الريفية والمهمّشة.

وتُظهر أمثلة من مناطق أخرى حول العالم أهمية الاستثمار في البنية الأساسية المالية الرقمية. فقد ركّزت رواندا مثلاً على تعزيز البنية الأساسية والحوكمة لتشجيع الشمول المالي للنساء من خلال توسيع نُظُم الهوية الرقمية ودمج اعتبارات الجنسين في الميزانيات الوطنية. وحتى عام 2020، كانت نسبة السكان البالغين القادرين على الوصول إلى المنصات والخدمات الرقمية قد ارتفعت إلى حوالي 66 في المائة، بعد أن كانت 46 في المائة في عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى إمكانية الوصول إلى الأموال المتنقّلة عبر الهاتف المحمول واستخدامها، ولا سيما أن نسبة كبيرة من النساء تلجأ إلى هذه الخدمات[16]. وللمساعدة في نشر الدراية الرقمية، أطلقت الحكومة «برنامج السفراء الرقميين» لتمكين الشباب المحلي من تقديم التدريب على المهارات الرقمية في المجتمعات الريفية. ويقدم البرنامج للنساء والمزارعين تدريباً عملياً ينمّي الدراية الرقمية والمالية. وحتى الآن، وصل البرنامج إلى أكثر من ثلاثة ملايين مواطن، ونشر الدراية الرقمية بشكل ملحوظ، وحسّن استخدام العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة والمحافظ الإلكترونية في جميع أنحاء البلد. وقد ارتفع معدل الدراية الرقمية في رواندا من أقل من 10 في المائة إلى 75.2 في المائة في غضون سبع سنوات[17].

وفي الهند، يجمع نهج الشمول المالي الرقمي للنساء بين البرامج الحكومية والجهود المجتمعية التي تستخدم قنوات مادية ورقمية وشبكات تركّز على المرأة. ويوفّر نموذج «بنك ساخي» الذي تقوده النساء خدماتٍ مصرفية منزلية في المناطق الريفية التي تقلّ فيها الفروع المصرفية. وتساهم مبادرات مثل «ديجيتال سارثاك» في بناء القدرات من خلال توفير تدريب في الدراية المالية والرقمية باللغات المحلية، تتيحه مدربات في معظم الحالات، لبناء المهارات والثقة وتعزيز الاستخدام الآمن للأدوات الرقمية[18].

وفي المنطقة العربية، أصدرت المغرب تشريعات داعمة مكّنت شركات الاتصالات من العمل بشكل مستقل في المجال المالي، ما شجّع الابتكارات في التكنولوجيا المالية، مثل الدفع بواسطة الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية[19]. وأدرجت مصر التعليم المالي الرقمي في المناهج المدرسية والبرامج المجتمعية بالشراكة مع شركات التكنولوجيا المالية والاتصالات، لتعليم الشباب والنساء كيفية استخدام المدفوعات الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والمحافظ المحمولة[20].

خيارات متاحة للبلدان العربية لتسريع الشمول المالي للنساء من خلال الدراية الرقمية والوصول إلى الخدمات الماليّة الرقمية

أمام الجزائر فرصة كبيرة لتوسيع الوصول إلى التكنولوجيا وتعزيز الدراية الرقمية. فمن خلال تحسين البنية الأساسية الرقمية، وزيادة امتلاك الحواسيب واستخدام الإنترنت، يزداد الوصول إلى الخدمات الرقمية عبر الإنترنت والمنصات المحمولة. وينبغي أيضاً تذليل العوائق الرقمية مثل القيود التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين جودة التنظيم، ودعم الدراية الرقمية. ومن شأن هذه التدابير أن تحسّن ترتيب الجزائر على دليل الشمول المالي من 110 إلى 93 وأن ترفع مجموع نقاطها من 0.41 إلى 0.46.

الجدول 4. دليل الشمول المالي، الجزائر

البُعد	المؤشر	الوضع الحالي		سيناريو الإصلاح	
		المرتبة 110	مجموع النقاط 0.41	المرتبة الجديدة 93	مجموع النقاط الجديد 0.46
البنية الأساسية الرقمية	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الخدمات المصرفية الرقمية	13		25	
	استخدام الإنترنت خلال الأشهر الثلاثة الماضية (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	83		95	
الخدمات المالية الرقمية	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	2		12	
	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب، أنثى (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	1		10	
	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للوصول إلى حساب، ذكر (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	3		15	
	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت للشراء (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	7		20	
	استخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لدفع الفواتير (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	3		15	
	إجراء أو استلام دفعة رقمية (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	13		25	
	إجراء أو استلام دفعة رقمية، أنثى (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	6		15	
	إجراء أو استلام دفعة رقمية، ذكر (في المائة، 15 عاماً وما فوق)	20		30	
العوائق الرقمية	البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[أ]	68.5		78	
	الجودة التنظيمية	-0.95		1.5	
	دعم الدراية الرقمية	1		2	

المصدر: الإسكوا، دليل الشمول المالي، https://ispar.unescwa.org/indices.aspx#theme_4.

[أ] يعتمد مؤشر البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدم في دليل الشمول المالي على مؤشر تتبّع تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات، والذي يُستخدم لمراقبة وقياس البيئة التنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان. ويشمل هذا الدليل 50 مؤشراً بالاستناد إلى أربعة أبعاد: التفويض التنظيمي، والسلطة التنظيمية، والنظام التنظيمي، وإطار المنافسة.

الخلاصة

سد الفجوة بين الجنسين في الشمول المالي ضرورةٌ اقتصادية وواجبٌ أخلاقي في المنطقة العربية. فالعوائق القانونية والثقافية الهيكلية المستمرة تواصل تقييد استقلالية المرأة المالية وتقويض أهداف التنمية الأوسع. وفي تسريع التحوّل الرقمي، وأطر السياسات الناشئة، والاعتراف المتزايد بمساهمات المرأة الاقتصادية فرصةٌ فريدة للدول العربية لإعادة تشكيل الأنظمة المالية، سعياً إلى المزيد من الشمول والعدالة.

وتظهر التجارب العالمية والإقليمية أن التدخلات المحددة الأهداف، من تصميم المنتجات المراعية لاعتبارات الجنسين ومبادرات الدراية الرقمية، إلى الإصلاحات القانونية وصنع السياسات القائمة على البيانات، يمكن أن تحقّق نتائج ملموسة. وتشير الأدلة وعمليات المحاكاة إلى أن تحسين وصول المرأة إلى التمويل، مهما كان طفيفاً، يحقّق مكاسب كبيرة في مؤشرات التنمية الوطنية.

لذلك، على الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والشركاء الدوليين اعتماد استراتيجيات شاملة ومراعية لمنظور الجنسين، لا توسّع الوصول فحسب، بل تعزّز أيضاً مهارات المرأة وقدراتها باعتبارها مشاركة، بالتساوي مع الرجل، في الحياة الاقتصادية.

المراجع

البنك المركزي المصري (2024). البنك المركزي المصري يطلق حملة جديدة للتثقيف المالي، 24 كانون الأول/ديسمبر.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2024). التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين: قراءة في واقع المنطقة العربية 2024.

_____ (2025). الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة 2025: الشمول المالي في المنطقة العربية.

Access to Finance Rwanda (n.d.). The state of digital financial inclusion in Rwanda. Available at https://afr.rw/the-state-of-digital-financial-inclusion-in-rwanda/.

_____ (2024). Rwanda FinScope: Rwanda Gender and Financial Inclusion Thematic Report. Available at https://afr.rw/downloads/rwanda-finscope-2024-gender-financial-inclusion-thematic-report/.

Al Nahda (n.d). Women, Business and the Law Report: Saudi Arabia, among the most transformed economies globally. Available at https://www.alnahda.org/files/research_programs/19.pdf.

Berguiga, Imène, and Philippe Adair (2023). Funding Women Entrepreneurs in MENA, Economic Research Forum, ERF Policy Forum. Available at https://theforum.erf.org.eg/2023/03/07/funding-women-entrepreneurs-in-mena/.

Brock, J. Michelle, and Ralph De Hass (2023). Discriminatory Lending: Evidence from Bankers in the Lab. American Economic Association, Applied Economics, vol. 15, No. 2, pp. 31–68. Available at https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/app.20210180.

Carr-Ellis, Elizabeth (2025). Saudi Arabia: the laws on what women can – and can't – do in 2025. The Week. 8 October. Available at https://theweek.com/60339/things-women-cant-do-in-saudi-arabia.

FinEquity (2024). Why does gender-disaggregated data matter for reaching financial equality? 26 March. Available at https://www.findevgateway.org/finequity/blog/2024/03/why-does-gender-disaggregated-data-matter-for-reaching-financial-equality.

Microsave Consulting (2025). Policy note on women's financial inclusion in Indonesia. Available at https://www.microsave.net/wp-content/uploads/2025/10/Final_PolicyNote_G20_v2-1.pdf.

Murphy-Schmehl, Ben (2024). Financial Inclusion in Morocco. Available at https://preserve.lehigh.edu/system/files/derivatives/coverpage/424433.pdf.

Rwanda Information Society Authority (RISA) (n.d.). Digital Ambassadors Program. Available at https://www.risa.gov.rw/projects/digital-ambassadors-program.

Vankadauath, Chakravarthy (2025). How women are driving India's digital finance revolution. Mint, 26 August. Available at https://www.livemint.com/money/personal-finance/how-women-are-driving-india-s-digital-finance-revolution-economy-investments-pmjdy-11756188568314.html.

World Bank Group (2019). Gender bias in SME lending: experimental evidence from turkey. Working Paper, No. 9100. Available at https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/244611577766368167.

Women's World Banking (2021). Empowering Women on a Journey Towards Digital Financial Capability. Available at https://www.womensworldbanking.org/wp-content/uploads/2021/03/WWB_DFC-Report_2021.pdf.

_____ (2022). Check Your Bias: A Field Guide for Lenders. Available at https://www.womensworldbanking.org/wp-content/uploads/2022/12/Check-Your-Bias-A-Field-Guide-for-Lenders.pdf.

_____ (2024). Action and policy recommendations to collect sex-disaggregated targets. Available at https://www.womensworldbanking.org/insights/action-and-policy-recommendations-to-collect-sex-disaggregated-targets/.

الحواشي

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2024.
2. تمثل النسب الإجمالية متوسطاً بسيطاً مبنياً على دليل الشمول المالي للإسكوا، الذي يعتمد على بيانات من قاعدة بيانات الشمول المالي في العالم لعام 2025.
3. المرجع نفسه.
4. رفعت المملكة العربية السعودية بعض القيود للسماح للنساء اللاتي يبلغن من العمر 21 عاماً وما فوق بالسفر إلى خارج البلد دون موافقة وصيّ شرعي، إلا أن الفجوات القانونية والإجرائية لا تزال قائمة. ونتيجة لذلك، حصلت على مجموع نقاط 0 على هذا المؤشر في دليل المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام Al Nahda, n.d. 2024.
5. يغطي دليل البنك الدولي للمرأة وأنشطة الأعمال والقانون 190 بلداً. ويشير انخفاض مجموع نقاطه إلى نتائج جيدة وارتفاعها إلى نتائج سيّئة.
6. مُحاكي المؤشرات لراسمي السياسات في المنطقة العربية متوفر بالإنكليزية فقط على https://ispar.unescwa.org/simulator.aspx?Sim=1021&Country=182.
7. Berguiga and Adair, 2023.
8. World Bank Group, 2019.
9. Women's World Banking, 2022.
10. FinEquity,2024; Women's World Banking, 2024.
11. Microsave Consulting, 2025.
12. ازدادت النتائج المحقّقة في سهولة الوصول والعمليات المالية التقليدية مرتين، بينما تراجع مجموع نقاط المؤشرات المتعلّقة بالحواجز التقليدية إلى النصف، باستثناء المؤشر الأخير المتعلّق بنقص الوثائق، الذي أعطي صفراً.
13. Women's World Banking, 2021.
14. الإسكوا، 2024.
15. الإسكوا، 2025.
16. Access to Finance Rwanda, n.d.
17. RISA, n.d.
18. Vankadauath, 2025.
19. Murphy-Schmehl, 2024.
20. البنك المركزي المصري، 2024.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

www.unescwa.org

2500752A